

كلمة ونص

ميشيل خياط

الدرب الصحيح
للوضع المعيشي

فجأة ظهر عدد غير قليل بألقاب اقتصادية مختلفة، وأفتوا بأن ٤٠ بالمئة من السوريين يعيشون على الحوات، بعضهم نقل المعلومة باحترام لسمعته، إذ قال: إن الرقم تقديري وغير مستقى من جهة رسمية. وإنه يتعامل مع الحوات التي تصرف من الكوى الرسمية وبسعر المصرف المركزي.

سابقاً اعتدنا أن نقرأ الخبراء اقتصاديين أن النسبة هي ٨٠ بالمئة..

واضح أن الفرق شاسع وعندما نترجمه إلى مال يظهر التفاوت الكبير ما بين ملياري دولار إلى خمسة مليارات دولار في السنة وهذا الرقم الأخير مهم جداً، يعادل دخلنا من النفط قبل أن تسرقه أميركا بإدعائها الحرب على الإرهاب فوق أراضيها من دون طلب منا.

بديهي أنه لا يمكن بناء اقتصاد على إعانة الأبناء، فهذا المال يذهب إلى الاستهلاك اليومي ولا يتجزأ بنى تحتية إنتاجية تتحول إلى ينبوع معطاء.

ولكن مكره أخاك لا يظن، إذ من دون هذه المساعدة القيمة، التي تجسد كل المواظ الأخلاقية، عن العرفان بالجميل والوفاء للأهل والوطن، لكان وضع السوريين أسوأ بكثير.

أنا أميل إلى نسبة الـ ٨٠ بالمئة لأن لها تمثيلها العملي في الأسواق العامة بالسلع المتنوعة وبالمستوقين، لا يمكن حجب الشمس بغربال أو الاختفاء وراء الإصبع، ثم عرض هائل لكل ما يخطر على بال من سلع ومنتجات غذائية أو أدوات منزلية، وهناك إقبال كبير على الشراء، من دون بخس، فالأهل يدركون أن أبناءهم في بلدان الإغتراب، ليسوا أثرياء، ولا سيما بعد موجات التضخم المالي وارتفاع الأسعار، وتوقف كثير من المؤسسات والمصانع عن العمل بسبب كورونا، ثم اضطراب روسيا إلى العملية العسكرية في أوكرانيا والتكفل الغربي الشرس ضدها.

ولهذا نجد أن الكثافة الكبرى للمستوقين هي في الأسواق الشعبية، وأسعار هذه الأسواق أدنى في أغلب الأحيان من الأسعار في المحال العالية المنتشرة على جانبي الطرقات، والحارات، كدكاكين أو سوپر ماركات أو مولات.

وبناسا مثل كل شعوب الأرض، يبحثون عن الأرخص، وكان لنا تجارب متقدمة في هذا المجال تجسدت أخيراً في السورية للتجارة. ومن المؤسف أن منافقها لم تواكب الزيادة السكانية الهائلة في سورية، وظلت مجرد براكات ضيقة لا تليق بعرض وبيع المواد الغذائية، وهي لا تشكل أكثر من ١٠ بالمئة من حجم الأسواق الخاصة، وتماثلها في ذلك المؤسسة العامة للدواجن والمؤسسة العامة للحوم.

يجب الانتباه إلى أن هذه النسب المتدنية لم تعد مجدية اليوم وأفقدت المؤسسات الحكومية فعاليتها وقدرتها على التأثير.

أستغرب كيف ينثري هذا وذاك، للتأكيد بصوت عال على أنها مؤسسة كبيرة وقادرة، وهي عملياً ١٠ بالمئة من حجم السوق!!! كيف يجرو من يتحدث ومن أرقى المنابر عن كبرها وأهميتها وهي على صعيد بيع اللحوم المفردة ضمن مساتين المزارعين أت إلى شبه قضاء على الثروة الحراجية وإنها إثر امتحان الكثيرين لمثل القضاة وباعة الفروج... وهو حي محظوظ على أي حال إذ ليست كل الأحياء قد حبيت بما حبي به ولا سيما أن أسعارها أقل بثلاثة آلاف ليرة عن سعر السوق الشعبي للكليو غرام الواحد من اللحم أو الفروج.

إن السبيل إلى حياة معيشية أفضل، نقوى فيها على مواجهة الظرف الصعب، تتطلب من جانب، العودة الصارمة إلى القطاع العام ومؤسساته، واقتصاد البيوع في الصالات والمولات على السلع الأساسية، ومنتجات المؤسسة العامة للصناعات الغذائية، والخضار والفواكه من الحقل إلى المستهلك، ومن جانب آخر يجب اعتماد، برامج توعية تنجز تالوفاً، بين واقعنا المعيشي، وأماننا الاستهلاكية، بجرأة ومنطق سديد.

طرطوس تناقش مشاريعها المتعثرة بتوجيه حكومي
المالية وارتفاع تكاليف البناء وضعف
القروض تتصدر أسباب التعثر

خليل: المحافظة ستكون محامي دفاع عن المشاريع لإعادة انطلاقتها



طرطوس- ربا أحمد

ليس بمقدورنا الاستمرار... التضخم كبير والمليارات غير متوافرة للجسدوى الاقتصادية لم تعد رابحة.. كلام أصحاب ٣٨ مشروع استثمار سياحي متعثراً في محافظة طرطوس ضمن اجتماع تتبع للمشاريع الاستثمارية المتعثرة في المحافظة والذي أكد خلاله محافظ طرطوس عبد الحليم خليل أن الاجتماع يتم بتوجيه حكومي للقاء أصحاب هذه المشاريع بشكل شهري لتذليل كل الصعوبات سواء منها المحلية أو المركزية.

وعرض خلال الاجتماع ٣٨ مشروع استثمار سياحي متعثراً و٣ مشاريع استثمارية متعثرة على القانون رقم ٨ لفرع هيئة الاستثمار في المحافظة، إضافة إلى مجموعة من المنشآت الحرفية المرخصة وفق البلاغات السابغة التي تحتاج لتعديل ترخيص إداري.

وتصدرت الأسباب المالية وارتفاع تكاليف البناء مذرة مديرية سياحة طرطوس كسباب تعثر مشاريع مستمريها وأضعة مقترح إمكانية تقديم قروض مصرفية لإنقاذها، حيث أكد مدير سياحة طرطوس بسام عباس أن القروض المصرفية الحالية تسعف بـ ٥٠٠ مليون فقط وأقل مشروع يحتاج مليار، إضافة إلى أن معظم هذه المشاريع حصلت على ميزات بنائها خارج المناطق التنظيمية ونظام وعوامل ضابطة بناء مميزة ولكن معظمها توقف خلال الأزمة وتداعياتها.

يذكر أن معظم المشاريع هي فنادق ومطاعم ومساح ذات تجمين وينسب تنفيذ تبلغ ٤٠ بالمئة، بينما بقيت ٤ مشاريع من دون أي نسب تنفيذ فترك قرار إلغاء ترخيصها بناء على مقترح من مديرية السياحة. من ناحية أخرى عرض مدير فرع

معظمها تحتاج لأكثر من ٥ مليارات كحد أدنى إلى جانب أن جميعها في قرى المحافظة في مواقع سياحية وإطلالات جبلية جميلة ولكن بعيدة، مطالبين بثلاثة حلول وهي إما قروض مصرفية كبيرة مع تسهيلات بالسداد وإما البحث عن شركاء في العمل أو تمويلها منشآت زراعية أو صناعية. بينما أشار البعض إلى أن مشكلة غياب الكهرباء وصعوبة تشغيل مولدات وقلة البنزين تقصد تلك المنشآت إضافة إلى ضعف القدرة الشرائية لدى معظم المواطنين تسجل تلك المشاريع فاشلة اقتصادياً على اعتبار أن كلها تم ترخيصها قبل عام ٢٠١١ أي قبل الأزمة وتداعياتها.

هيئة الاستثمار السورية بطرطوس هيتم مصطفى ٣ مشاريع متعثرة وفق قانون الاستثمار رقم ٨ وهما معمل دواء أحدهما تم توقيفه من وزارة الصحة والتي ألغت جميع التراخيص غير المستعملة لخطوط الإنتاج لطلب نقله إلى منطقة صناعية على الرغم من استكمال البناء بالكامل منذ عام ٢٠١٧، والأخر معمل دواء استورد الألبات في قرية مفتاح نصار ولكن توقف أيضاً بسبب إلغاء الموافقات المبدئية.

أما المشروع الثالث فهو معمل إنتاج الأذوية الريضية في قرية بحور والذي توقف عن العمل لعدم موافقة اللجنة الإقليمية على تعديل مساحته الاستثمارية ومخالفته لنظام ضابطة البناء.

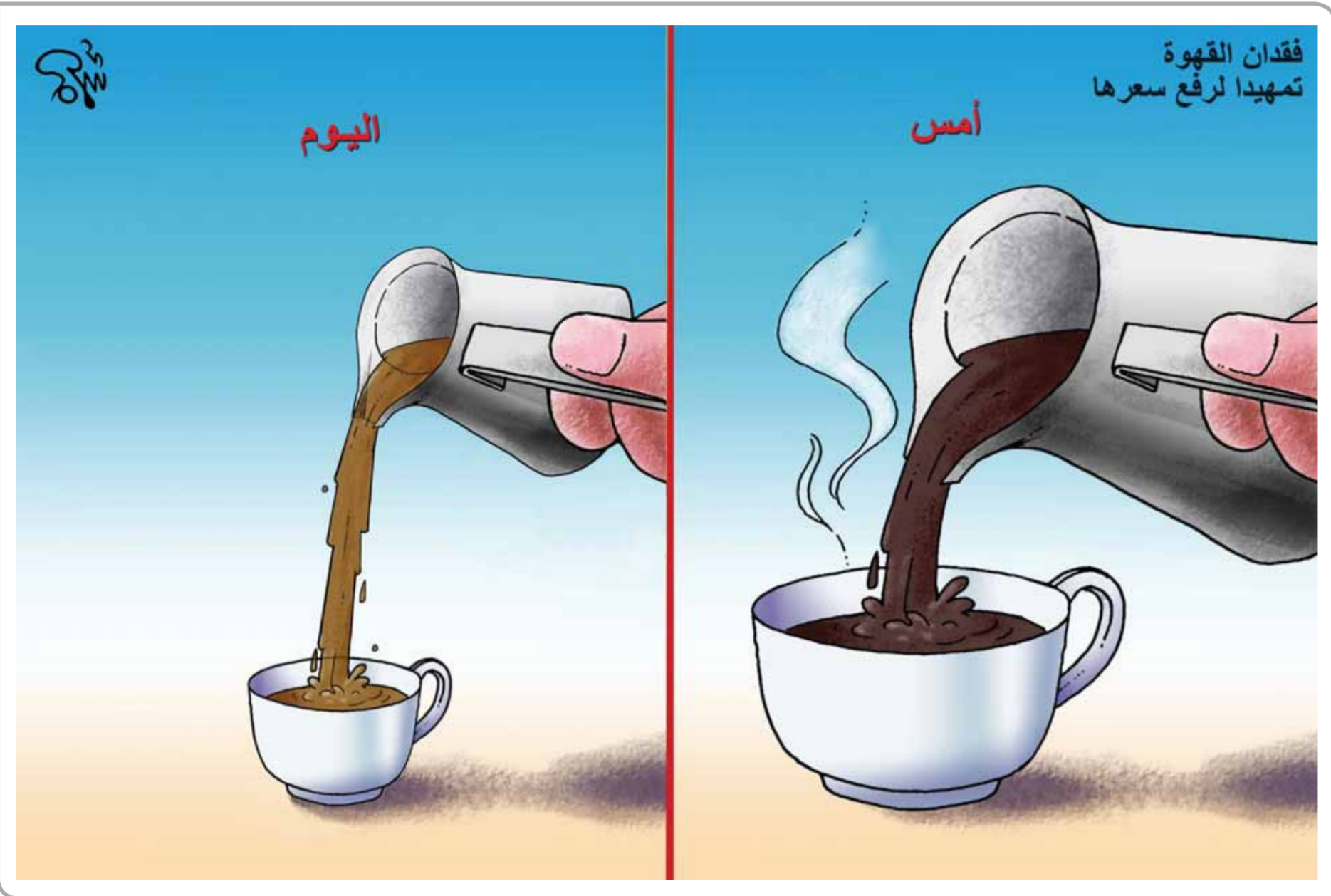
وهنا طالب محافظ طرطوس بمذكرات كاملة عن وضع معمل الدواء مكتابة كل الصعوبات لكون الأمر مركزياً ومرتبياً بوزارة الصحة، مشيراً إلى أن تعثر معمل الأذوية ستم مناقشته مع الجهات المعنية بالمحافظة.

قامت بتفعيل طلبها لمازوت التدفئة، علماً أنه تجاوزت المحافظة ١٤٢ ألف بطاقة.

ولفت المصدر إلى أن نسبة توزيع الدفعة الأولى وبناء على الأرقام والإحصائيات تجاوزت نسبة ٤٦ بالمئة، مشيراً أنه سيتم انتهاء توزيع الدفعة الأولى قبل نهاية العام الحالي.

فصل الشتاء.

بدره مصدر مسؤول في شركة محروقات السويداء أكد لـ «الوطن» حصول ٦٣ ألفاً و٦٢٧ أسرة على الدفعة الأولى من مازوت التدفئة والبالغ ٥٠ ليترًا وذلك بناء على عدد البطاقات المنفذة من مجمل عدد البطاقات الكلي في المحافظة والبالغ ١٣٦ ألفاً و٦٢٧، موضحاً أن العدد الكلي المذكور يعود للأسر التي



المحامون العرب يجتمعون الشهر القادم في دمشق

نقيب المحامين لـ «الوطن»: ازدياد كبير في المنتسبين و٢٩٥٠ متقدماً لامتحان النقابة

محمد منار حميجو

كشف نقيب المحامين الفارس فارس أن المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب سيعقد اجتماعه القادم في دمشق يومي ١٠ و١١ من الشهر القادم، موضحاً أن هذا الاجتماع للمكتب يتم في شكل دوري كل ستة أشهر.

وفي تصريح لـ «الوطن» بين فارس أن هذا الاجتماع الذي سوف يعقد في دمشق يتزامن مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان وذلك جاء بعنوان «الدفاع عن الحقوق العربية حق واجب وطني وقومي».

وأشار فارس بمواقف الاتحاد واتقائه مع القضية السورية وكذلك الفلسطينية، مشيراً إلى أن موقف الاتحاد خلال الحرب على سورية قوي جداً ومؤيد للشعب السوري وممانع للعدوان والإرهاب التي تعرضت له سورية وللتدخلات الخارجية الغربية والتركية والإسرائيلية.

وقال فارس: يعيننا الاتحاد أن تعطيه دوره الحقيقي حتى يكون الاتحاد فاعلاً على الأرض وليس فقط بالمواقف، مشيراً إلى أنه دائماً هناك مقترحات لتطوير عمل الاتحاد من خلال العمل على دعم صناديق الاتحاد حتى يكون فاعلاً أكثر على الأرض.

وأضاف فارس: فعلنا دورنا الحقيقي في الاتحاد باعتباره أن الاتحاد تأسس في سورية وبالذات في عا دور سورية الفاعل والمؤثر في الاتحاد، معتبراً الاتحاد بوابة لنقح الحدود بين الدول العربية لتسهيل العمل بين العرب

والمحاميين.

وأشار إلى أن الاتحاد منبر عربي ووطني وقومي محترم جامع للمطالب العربية وفتح الحدود وحرية الانتقال بين الدول العربية وحرية العمل بين العرب.

وفي موضوع آخر أكد فارس أن ٢٩٥٠ شخصاً تقدموا لامتحان الانتساب إلى النقابة الذي أجرته يوم أمس، مشيراً إلى أن هذا يدل على أن هناك ازدياداً كبيراً في عدد المنتسبين إلى النقابة، ومعتبراً أن هذا الرقم

ضعف الأعداد التي تقدمت إلى الامتحانين السابقين.

وبين فارس أنه تم تخصيص سؤال في هذا الامتحان حول الثقافة القانونية كما أنه زاد عدد الأسئلة حول قانون تنظيم المهنة وسؤال عن الدستور السوري وتنوع باقي الأسئلة حول القوانين الأخرى من عقوبات ومدني والأحوال الشخصية وغيرها من القوانين.

ولفت فارس إلى أنه تم تخصيص خمس

علامات للخط والصياغة، مشيراً إلى أنه تم لحن أن هناك ارتيحاتاً لدى المتقدمين للامتحان وهذا ما عبر عنه العديد من المتقدمين بعد خروجهم من الامتحان.

وبين فارس أن التصحيح بدأ يوم أمس ومن المتوقع أن تصدر النتائج في الأسبوع القادم باعتبار أن فروع النقابات في المحافظات سوف يرسلون أوراق الامتحان إلى النقابة ومن هذا المنطلق فإن تصحيح الأوراق من الممكن أن يستغرق مدة أسبوع.



وفي موضوع آخر بين إنه مع نهاية الشهر الحالي ستعقد ورشة عمل بالتعاون مع وزارة الخارجية وبعض المنظمات الداخلية والإقليمية العاملة في سورية ومع السفارة الفلبينية في سورية حول قوانين الأسرة والعمل والهجرة والاتجار بالبشر وغيرها من المواضيع في هذا المجال والإطلاع على القوانين الدولية الخاصة في هذا الموضوع ومناقشتها والخروج بتوصيات في نهاية هذه الورشة.